العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030م"

إعداد الباحثان:

بندر خالد الحجيلي

طالب ماجستير – اقتصاد / كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة الملك عبدالعزيز

د. خالد زكي الديب

أستاذ مساعد – قسم اقتصاد / كلية الاقتصاد والإدارة / جامعة الملك عبدالعزيز

ديسمبر 2021م

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى سرد تطور الصناعات بالسعودية، مروراً بخطط المملكة التنموية السابقة، وإلقاء الضوء على مستقبلها من خلال برنامج الصناعة الوطنية ضمن رؤية المملكة 2030م. وحللت الدراسة دور الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي للانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى لفروق المتغيرات في النموذج. توصلت الدراسة إلى فاعلية فرص إحلال واردات وفرص تصدير في عدة قطاعات صناعية، واستنتجت إلى انخفاض فاعلية الاستثمار في الصناعات الكيماوية عن السابق. وتوصي هذه الدراسة بتكثيف الدراسات الاقتصادية في قطاعات الصناعات التحويلية على المستوى الفرعي للصناعات.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، النمو الاقتصادي، الصناعة، التجارة الخارجية، رؤية2030

المقدمة:

في عام 2016م، أطلقت المملكة العربية السعودية رؤية 2030م حاملة معها خارطة الطريق الاستراتيجية لنقل المملكة إلى دولة متقدمة على كافة الأصعدة. على إثر ذلك، أطلق برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية عام 2018م لتنفيذ الخطة الصناعية واللوجستية للمملكة. وهذا البرنامج هو المعني في توطين الصناعات الواعدة أحد أهم أهداف الرؤية في المستوى الثالث من 96 هدفاً آخراً. وسميت بالصناعات الواعدة نتيجة لوجود فرص كامنة فيها من إحلال واردات، فرص تصدير، وميزات تنافسية وتقنية تتواكب مع متطلبات باقي برامج رؤية 2030م. حينها تصاعدت تساؤلات عدة لماذا بعض الصناعات سميت بالصناعات الواعدة، وما هو دور الصناعات الواعدة ضمن رؤية 2030م؟، وما هو دور هذه الصناعات في النمو الاقتصادي للمملكة التي ستحققه توطين الصناعات الواعدة؟، وما هو تأثير هذه الصناعات على باقي برامج وأهداف رؤية 2030م؟، وماذا يوجد من عقبات على توطين الصناعات الواعدة في ظل التوجه الصناعي العالمي الحديث؟

إن توطين الصناعات الواعدة لها أهمية عالية في محاور وأهداف وبرامج رؤية 2030.ويبرز أهمية هذا البحث حيث أن توطين الصناعات الواعدة تترابط مع أهم (4) برامج للرؤية اقتصادياً وتساهم في إنجازهم، إضافةً إلى أثرهم العميق على باقي برامج الرؤية والاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية. لذا كان لزاماً أن نسلط الضوء في النمو الاقتصادي للمملكة من خلال دور توطين الصناعات الواعدة، ومدى أهمية هذا الدور لرؤية 2030م كأحد الروافد للدخل القومي الغير نفطي.

ويهدف البحث إلى سرد تطور الصناعة السعودية وتجاربها التنموية الصناعية السابقة، دور توطين الصناعات الواعدة في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، أو في النمو الصناعي كجزء مهم من النمو الاقتصادي، الكشف عن العقبات التي ممكن أن تعيق نجاح دور توطين الصناعات الواعدة ضمن رؤية 2030م، وتقديم مقترحات ممكن أن تسهم إيجاباً في تنفيذ خطة الصناعة.

وتأتي هذه الدراسة مشتملةً على فرضيات أساسية بناءً على ما ورد في خطة تطوير الصناعة الوطنية.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الفرضية الأولى: أن الاستراتيجية تميل إلى إحلال الواردات استدلالاً بمصطلح (توطين) في هدفها، مع وجود الرغبة في انتهاز فرص التصدير المتاحة والدفع إلى التوجه للتصدير مستقبلاً، وذلك من خلال الاستثمار والتوظيف الصناعي مما سينعكس إيجاباً في النمو الاقتصادي.

الفرضية الثانية: كما تفترض الدراسة أيضاً، وجود المرونة القيادية والإدارية اللازمة والقدرة على التكيف سريعاً مع متطلبات رأس المال النقدي والبشري في رحلة التنفيذ.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث أولاً على المنهج الوصفي التحليلي للسلاسل الزمنية للمتغيرات في هذه الدراسة، وثانياً في النموذج القياسي للانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لمعرفة التغير الحاصل في متغيرات الصناعات الواعدة في النمو الصناعي كجزء مهم من النمو الاقتصادي.

- النموذج القياسي:

$$\Delta\,\mathrm{Manuf}_t = b_{1i}\,\Delta(M_{it}) + b_{2i}\,\Delta(X_{it}) + b_{3i}\,\Delta(K_{it}) + b_{4i}\,\Delta(L_{it})$$

- المتغيرات، ومصادر البيانات:

اعتمد في هذا البحث البيانات الصادرة من الجهات الرسمية في المملكة العربية السعودية، وللتأكد من أن الدراسة تنتهج مصدر واضح وموثوق لبياناتها المختلفة، وهي كالآتي:

1- الناتج الصناعي المحلي الإجمالي الحقيقي (Manuf)، ومصدر البيانات (البنك المركزي السعودي)[1].

2- الواردات (M) – إجمالي الواردات من سلع القطاع الصناعي (i) أو البند الأكثر علاقة بالدراسة، ومصدر البيانات (الهيئة العامة للإحصاء)[2].

3- الصادرات (X) – إجمالي الصادرات من سلع القطاع الصناعي (i) أو البند الأكثر علاقة بالدراسة، ومصدر البيانات (الهيئة العامة للإحصاء).

4- صافي تكوين رأس المال (K) – إجمالي الأصول القائمة للقطاع الصناعي (i)، ومصدر البيانات (البنك المركزي السعودي).

5- عدد المشتغلين (L) – إجمالي عدد المستغلين للقطاع الصناعي (i)، ومصدر البيانات (البنك المركزي السعودي).

ويمثل كل قطاع صناعي واعد بالرمز (i)، حيث:

[1] البنك المركزي السعودي، الإحصاءات السنوية.

[2] الهيئة العامة للإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي وإحصاءات التجارة الخارجية – إصدارات متفرقة.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1- صناعة الآلات والمعدات الكهربائية – (i =1)

2- الصناعات الدوائية – (i=2)

3- المستلزمات الطبية – (i=3)

4- السيارات ومعدات النقل – (i=4)

5- المواد الكيماوية – (i=5)

6- الصناعات الغذائية – (i=6)

الرمز (t) يمثل السنة، والرمز (Δ) يمثل الفرق بين السنة (t) والسنة التي تسبقها (t−1). والرموز $(b_{1i}, b_{2i}, b_{3i}, b_{4i})$ سوف يمثلون المعلمات المقدرة وذلك لتفسير التغير في الناتج الصناعي كمؤشر للنمو الصناعي وعلى إثره في النمو الاقتصادي نتيجة لتغير المتغيرات المستقلة، وحيث أن التغير في الواردات مؤشر لإحلال الواردات، والتغير في الصادرات مؤشر التوجه للتصدير، والتغير في التكوين الرأسمالي مؤشر للاستثمار، والتغير في عدد العمالة مؤشر للتوظيف.

يتضمن هذا البحث بيانات من الفترة الزمنية ما بين 1990م – 2018م للمملكة العربية السعودية. وقسم البحث على عدة أقسام، يشمل القسم الأول كل من المقدمة، التساؤلات، الأهمية، الأهداف، المنهجية، الحدود الزمانية والمكانية، تقسيم البحث، وبعض الدراسات السابقة لهذا البحث. ثم القسم الثاني عن النمو الاقتصادي، الصناعة والتجارة الخارجية. يليه القسم الثالث عن تطور الصناعة في المملكة العربية السعودية والخطط التنموية السابقة، مستقبل الصناعة والصناعة في رؤية 2030م. وأخيراً في القسم الرابع تطبيق المنهج الوصفي التحليلي للسلاسل الزمنية للمتغيرات في البحث، والمنهج الاقتصادي القياسي، نتائج البحث، التوصيات، الخاتمة، والمراجع.

الدراسات السابقة:

1- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، خطة التنفيذ(2018-2020م).[3] هذا البرنامج هو الدراسة الجوهرية والتي تدور حوله هذه الرسالة. البرنامج هو الخطة التنفيذية المقترحة والاستراتيجية الشاملة لمستقبل الصناعة في المملكة، الواقع، التطلعات، التحديات الداخلية والخارجية، والممكنات. ركز هذا البرنامج تحليل كل من (صناعة الآلات والمعدات، مصادر الطاقة المتجددة، الصناعات الدوائية، والمستلزمات الطبية، السيارات، المواد الكيماوية، والصناعات الغذائية)، وزاد إلى ذلك الصناعات العسكرية، صناعات الطيران، وصناعات السفن، بل وصل إلى أبعد من ذلك في كيفية المنافسة العالمية والتقنيات الصناعية الحديثة والجيل الرابع للصناعة.

[3] برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية: خطة التنفيذ (2018-2020م)، موقع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

2- أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية: تحليل قطاعي للفترة (1996-2013م) (الحباشنة،2016م)[4]. قيمت هذه الدراسة أثر الصادرات والواردات على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن وباستخدام نماذج قياسية مختلفة. حيث أن هذه الدراسة تحتوي على أحد النماذج والذي سوف ينتهجه هذا البحث مع تعديل المتغيرات لتكون بشكل الفروق بين السنة والسنة السابقة لها.

3- أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2018م)، (الغامدي، الانديجاني، 2020م)[5]. بحثت الدراسة في أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي للمملكة، حجم نمو الصناعات التحويلية، ومساهمة الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي. حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للصناعات التحويلية، الصادرات الصناعية، والصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للمملكة في الأجل الطويل.

4- أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية (الغاوي،2020م)[6]. بينت هذه الدراسة أثر أسعار النفط على صادرات الصناعة التحويلية، وصادرات المنتجات عالية التقنية، والصادرات الأولية من القطاع الزراعي. وتوصلت الدراسة إلى عدم تأثر صادرات المنتجات عالية التقنية في الأجل الطويل على أسعار النفط الخام، مما يجعل هذه الصناعة أحد روافد الدخل المستقر غير النفطي. إذ أن الدراسة تعطي نتائج إيجابية في النمو الاقتصادي، بينما استنتجت الدراسة تأثر قطاع الصناعات التحويلية الأكثر تأثراً بتقلب أسعار النفط.

5- أثر التنويع الاقتصادي في النمو في القطاع غير النفطي السعودي (الخطيب،2010م).[7] ذكر في هذا الدراسة أن درجة التنوع الاقتصادي له آثار إيجابية في النمو الاقتصادي للدول النامية عامة والدول النفطية خصوصاً، وذلك من خلال رفع الإنتاجية البشرية، التطوير المالي، تقليل المخاطر الاستثمارية، استقرار عوائد الصادرات، زيادة عدد القطاعات المنتجة، زيادة الروابط التشابكية، واستدامة عملية التنمية. توصلت هذه الرسالة أن مخزون رأس المال معنوي والزيادة فيه بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.45% للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، أما العمالة تأثيرها غير معنوي في النمو الاقتصادي، وذكر أن ذلك لا يثبت حقيقة عدم التأثير في النمو الاقتصادي نظراً لطبيعة بيانات العمالة وعدم الدقة فيها، وتعتريها اختلالات أخرى.

6- العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية – نموذجاً (حليمي، 2018م)[8]. حيث قامت الدراسة على التعرف إلى توجه المملكة الاستراتيجي واتجاهها نحو استراتيجية العناقيد الصناعية، بالاستعانة على صناعة السيارات كمحرك ودافع لنمو هذه العناقيد لما تعمل من زخم انتاج مساند لهذه الصناعة. أظهرت أنه من قبل 2010م والمملكة ماضية في خطة العناقيد الصناعية، ساهمت في زيادة عدد المصانع داخل المملكة، ولكن لم تزل حتى الأمد القريب لم تستطع

[4] فضل المولى معيوف الحباشنة، (2016م)، أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية: تحليل قطاعي للفترة (1996-2013م)، دراسات العلوم الإدارية، جامعة مؤتة- الأردن، مج (43).

[5] ريم سعيد الغامدي، مها الإنديجاني، (2020م)، أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2018م)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(3)، ص ص 108-126.

[6] هالة سمير عبد الحميد الغاوي، (2020م)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية 2020، المجلة العربية للإدارة، مج. (40)، ع (2)، ص ص 133 - 140

[7] ممدوح عوض الخطيب، (2010م)، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 18(2)، ص ص 203-231

[8] سارة حليمي، مبارك بوعشة، (2018م)، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية – نموذجاً، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أ البواقي، ع (9)، ص ص 707-729.

امتلاك القدرة على تنويع المنتجات المصنعة وترفع القيم المضافة في صناعاتها بشكل كبير. ومن المتوقع أن هذه أحد أهم النقاط التي ارتكزت رؤية 2030 على إصلاحها والدفع بهذه الاستراتيجية إلى الأمام.

النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما، والذي يؤدي إلى تقدم وتطور ذلك البلد اقتصادياً. حيث عرف (خشيب)[9] بأن النمو الاقتصادي "مفهوماً كمياً يعبر عن الزيادة في الإنتاج على المدى الطويل"، وأضاف بأنه يأخذ بالحسبان نصيب الفرد من الناتج أو نمو الدخل الفردي، وتوصل إلى استنتاجين مهمين وذلك أن النمو يعني زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين، ويعني مع ذلك أيضاً الزيادة في الدخل الفردي.

وصنف حالات النمو الاقتصادي إلى (3) حالات،

1- نمو اقتصادي: وذلك يعني أني نمو الناتج الوطني أكبر من نمو السكان.

2- نمو غير اقتصادي: ويعني أن نمو الناتج الوطني مساوياً لنمو السكان.

3- تراجع اقتصادي: وذلك في حال نمو السكان أكبر من نمو الناتج الوطني – من المؤكد بأنه يعني الناتج الوطني الحقيقي-، وهو ما ذكرته (مندور)[10] عدم تحقق نمو اقتصادي.

ويسمى هذا الفرق بين معدلي النمو بمعدل النمو الصافي (Net Growth) للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (طاهر، الأمين، 2011م)[11].

معدل النمو الصافي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

واتفقت الدراسات المختلفة في النمو الاقتصادي بأنه شرطٌ ضروريٌ للتقدم الاقتصادي، ولكن هذا لا يكفي للتقدم بدراسة النمو بشكل كمي وعلى المستوى الاقتصادي الكلي، فهو لا يهتم بتوزيع هذه الزيادة على المستوى الفردي، ولا بنوعية السلع والخدمات المنتجة في ذلك الاقتصاد، وهنا يأتي دور التنمية الاقتصادية والتي تأخذ الجانب الأوسع للنمو واهتمامها في كيفية توزيع ذلك النمو والرقي، على النحو الكيفي ولا يقتصر على النحو الكمي – كما في النمو الاقتصادي-.

[9] طلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة. استرجع من www.alukah.net
[10] شادية سعودي كمال مندور، (2015م)، دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة 1950-1990م، العربي للنشر والتوزيع.
[11] فريد بشير طاهر، عبدالوهاب الأمين، (2011م)، الاقتصاد الكلي، ط-3، الدمام.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ووصف (Popkova، 2017م)[12] بأن أساس النوعية الجديدة للنمو الاقتصادي هو مبدأ التحول النوعي من الطريقة القديمة إلى الطريقة الجديدة لإنتاج المجتمع، ولذلك عرف نوع النمو الاقتصادي الحديث هو أداء عمليات ونتائج التحول النوعي من حيث الموارد، الديموغرافية، القطاعات، والعولمة في قطاعات المجتمع. فيما عرفت (مندور)[13] النمو الاقتصادي بأنه "يعني حدوث زيادة في إجمالى الناتج المحلى والذى يؤديى الى زيادة فى دخل الفرد الحقيقى، بمعنى أن معدل النمو الاقتصادى لابد أن يفوق معدل النمو السكانى".

وضحت دراسة (Popkova، 2017م)[14] توزيعاً للهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالشكل (1). حيث أن الناتج المحلي الإجمالي مكون من ثلاث قطاعات: القطاع الزراعي، الصناعي، والخدمي. القطاع الزراعي يشمل الزراعة، الغابات، وإنتاج الحيوانات. القطاع الصناعي قسم إلى قسمين الصناعات الخفيفة والصناعات الثقيلة، والقطاع الخدمي يشمل السياحة، التعليم، التأمين، التموين، النقل والتخزين والاتصالات، الصحة، الثقافة، والخدمات الحكومية، والتجارة (الداخلية والخارجية).

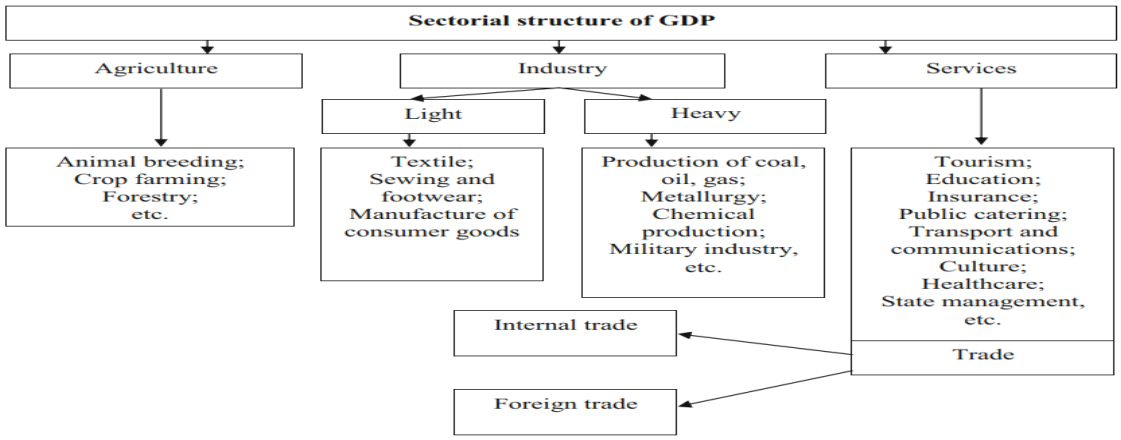

Fig. 3.1 Role of trade in sectorial structure of GDP. *Note*: compiled by the authors on the basis of the sources: Popkova (2013)

المصدر: Popkova، (2017م)، Springer International Publishing، ص35.

الشكل (1): دور التجارة والصناعة في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

و ذكر (طاهر، الأمين، 2011م)[15] طريقة حساب الناتج المحلي الحقيقي للفرد (Per-Person RGDP) كمؤشر لمستوى الرفاهية في المجتمع وهو قسمة إجمالي الناتج المجلي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، بالمعادلة التالية:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

[12] Popkova، (2017م)، Foreign Trade as a Factor of Economic Growth، Springer International Publishing.
[13] شادية سعودي كمال مندور، مرجع سابق.
[14] Popkova، مرجع سابق.
[15] فريد بشير طاهر، عبدالوهاب الأمين،مرجع سابق.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ويحسب معدل النمو الاقتصادي (Economic Growth) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) من سنة لأخرى بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{(\text{الناتج المحلي لهذه السنة} - \text{الناتج المحلي للسنة السابقة})}{\text{الناتج المحلي للسنة السابقة}} * 100$$

وأهم محددات النمو الاقتصادي لدى مصطفى[16] و (الخطيب، دياب، 2015م)[17]، وهم كالتالي:

- حجم ونوعية رأس المال البشري: " مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته"، نقلاً عن (vanhove).
- كمية رأس المال المادي المتاحة: " مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين" من برنيه وسيمون، أي؛ كل ما يمتلك من سلع وأشياء مادية تسهم في العملية الإنتاجية بجانب عنصر العمل.
- الابتكارات والاختراعات: فهي تسهم في إيجاد التقنية اللازمة لتطوير العمليات الإنتاجية وتقليل تكاليف عناصر الإنتاج.

وبعض من فوائد النمو الاقتصادي استناداً على دراسة مصطفى، ولا تقتصر على الآتي:

- زيادة توافر الكميات من السلع والخدمات للمجتمع.
- تزيد من رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- زيادة الدخل القومي يؤدي إلى زيادة موارد الدولة، وتستطيع تعزيز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، القضاء، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التأثير على ظروف الإنتاج مثل، زيادة الاستثمار، التقدم التقني، تأهيل الأيدي العاملة، وزيادة الكفاءة (الخطيب، دياب، 2015م).[18]

ويعيق النمو الاقتصادي عوامل مختلفة، حيث أن كل مرحلة نمو تتطلب مستويات مختلفة من بعض العوامل المؤثرة في عملية النمو، ويمكن إيجازها استناداً على كتاب (الخطيب، دياب، 2015م)، وأهمها في التالي:

أ- التعليم: فكلما ارتفع النمو زادت حاجة الاقتصاد للتعليم لترتفع مهارات عنصر العمل وترفع من كفاءته.

[16] مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com .
[17] فاروق صالح الخطيب، عبدالعزيز أحمد دياب، (2015م)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، ط-1، جدة.
[18] فاروق صالح الخطيب، عبدالعزيز أحمد دياب، مرجع سابق.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب- الصحة: فانخفاض الصحة يؤدي إلى انخفاض إنتاجية عنصر العمل، والنمو يحتاج إلى ارتقاء الإنتاجية وليس العكس.

ت- حجم ونوعية الموارد الطبيعية: كلما زاد حجم الموارد الطبيعية قلت تكلفته كعنصر مدخل في عملية الإنتاج، ونوعية الموارد تحدد نوع الإنتاج الملائم وهيئة هذا النمو.

ث- التقنية (التكنولوجيا) المتاحة: التقنية تسهم بزيادة الإنتاجية وبتقليل تكاليف العناصر المدخلة في الإنتاج، ولاستمرار عملية النمو يجب أن يصاحبه تقدم مستمر في التقنية المتاحة للإنتاج.

ج- الأنظمة والإجراءات الحكومية: إن تطوير الأنظمة والإجراءات الحكومية تسهل عملية النمو الاقتصادي، بينما إن لم تتطور فإنها ستؤدي إلى عرقلة النمو.

ح- التوزيع الأمثل لمدخلات الإنتاج في المجتمع: وذلك من خلال تعريف (Popkova، 2017م)[19] للنمو الاقتصادي بأهمية التوزيع الأمثل لمدخلات الإنتاج في قطاعات المجتمع المختلفة.

ومن أبرز نظريات النمو الاقتصادي:

أ- النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

فكرة النمو الاقتصادي عند الكلاسيكيين مبنية على الحرية الاقتصادية، والبعد عن أي تدخل للحكومة في الاقتصاد، حيث يكون الربح هو الحافز للاستثمار، وبذلك تزداد أحجام رؤوس الأموال في الأسواق، مما يؤدي إلى ازدياد المنافسة في الأسواق وميل الأرباح نحو التراجع، حتى الوصول إلى حالة السكون التي لا يوجد فيها مجال للربح ولا الحافز للاستثمارات الجديدة فتسود المنافسة الكاملة عند ذلك المستوى. وحسب رأي سميث (Adam Smith) فإن ندرة الموارد الطبيعية هي التي توقف النمو الاقتصادي، بينما ريكاردو (Recardo) ومالتوس (Malthus) يحيلون تراجع النمو إلى قانون تناقص الغلة لرأس المال (خشيب)[20].

ب- النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

في سبعينات القرن التاسع عشر، برز الفكر النيوكلاسيكي، ومن أشهر الاقتصاديين فيها هم ألفريد مارشال (Alfred Marshall)، فيسكل وكولين كلارك (Colin Clark)، وذلك على إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي من خلال الكفاءة في توزيع الموارد المحدودة، وذلك بنمو قطاع معين يدفع القطاعات الأخرى إلى النمو أيضاً. وبرزت فكرة مارشال المعروفة بالوفورات الخارجية. وربطت هذه النظرية نسبة عنصر العمل مع التغيرات السكانية، مع أهمية تناسب الزيادة السكانية مع حجم الموارد المتاحة، ونفت هذه النظرية وجود الجمود في العملية التطويرية، حيث أن الاقتصاد قادر دائماً على التجديد والابتكار[21]. بينما كان لروبرت سولو (Robert Solow) وتريفور سوان (Trevor Swan) نظرة مقاربة لأهمية العوامل الثلاث العمل، رأس المال، والتقنية، ولكن يرجعون التأثير الأكبر في النمو وفي ظل الموارد المحدودة في المجتمع إلى أهمية التقدم التقني غير المحدود

[19] Popkova، مرجع سابق.
[20] طلال خشيب، مرجع سابق.
[21] طلال خشيب، مرجع سابق.

عن باقي العوامل الثلاث لدفع عملية النمو على المدى القصير. ومن ناحية النمو الاقتصادي على المدى الطويل فإنه لا يقتصر على هذه العوامل الثلاث.[22]

ت- النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية

عرفت النظرية الكينزية من خلال الاقتصادي جون ماينارد كينز (John Maynard Keyens)[23] في فترة الكساد الكبير (The Great Depression) عام 1929م واستمرت تبعاته إلى عام 1939م. وفي كتابه النظرية العامة للتوظيف، الفائدة، والنقد (The general Theory of Employment, Interest, and Money) المنشور في عام 1936م. حيث ارتكز على أهمية جانب الطلب الكلي للاقتصاد في دفع عملية النمو للخروج من الكساد الكبير، وذلك من خلال تدخل الحكومة لتعزيز الطلب الكلي الفعال باستخدام السياسات المالية والنقدية، وفي حال ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي فإن ذلك سيولد الحافز لقطاع الأعمال على التوظيف بشكل أكبر.

وأدخل كينز نظرية المضاعف، حيث أن الدخل القومي يزداد بمقدار مضاعف لزيادة الاستثمار مالم يحدث تغير في الميل الحدي للاستهلاك. ورأت هذه النظرية أن هنالك ثلاث معدلات للنمو[24] وهم: معدل النمو الفعلي (Actual Rate of Growth)، معدل النمو المضمون – المبرر أو المرغوب (Warranted Rate of Growth)، و معدل النمو الطبيعي (Natural Rate of Growth)، حيث أن النمو الفعلي هو نسبة تغير الدخل إلى الدخل، ومعدل النمو المضمون هو عند توازن العرض الكلي مع الطلب الكلي فتكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها، ومعدل النمو الطبيعي يخضع لقانون نمو الكائنات الحية وتنمو بشكلها الطبيعي وأنه لا يمكن لأي من المعدلين (الفعلي والمضمون) أن يكونا أعلى من معدل النمو الطبيعي، فيحدث النمو في ظل هذه الظروف وأن أقصى معدل نمو يمكن تحقيقه يكون عند تساوي معدلات النمو الثلاث عند التوظف الكامل لجميع الموارد في المجتمع (الخطيب، دياب، 2015م).[25]

ث- النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية في النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث محور نموذج بول رومر (Paul Romer) وروبرت لوكاس (Robert Lucas) حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي في مجال المعرفة والتقدم التقني، بينما أصاغ كل من غريغوري مانكيو (Gregory Mankiw)، ديفيد رومر (David Romer)، وديفيد ويل (David Weil) دالة إنتاج جديدة بالترابط

[22] Caroline Banton، (2020م)، Neoclassical Growth Theory، استرجع من https://www.investopedia.com/ .

[23] John Maynard Keynes, (1936م)، The General Theory of Employment, Interest, and Money، International Relations and Security Network، استرجع من https://ethz.ch/de.html.

[24] طلال خشيب، مرجع سابق.

[25] فاروق صالح الخطيب، عبدالعزيز أحمد دياب، مرجع سابق.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية والتي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي[26]. وافترضت هذه النظرية أن رغبات الناس وطلباتهم المستمرة هي التي تقود إلى المزيد من الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وأن تناقص الربح نتيجة للمنافسة المستمرة هي دافع الأعمال إلى البحث عن طرق وابتكارات تؤدي إلى خلق فرص ربح جديدة، وبذلك تهتم هذه النظرية في أهمية العوامل الداخلية مثل تطوير المستوى التعليمي، الابتكار، المعرفة، الخدمات الأساسية، والتعليم لزيادة مساهمة عنصر العمل في الإنتاج للدفع بعملية النمو متعارضة بهذه الأفكار عن أفكار النظرية النيوكلاسيكية والتي تفسر أن عملية النمو الاقتصادي من خلال عوامل خارجية وغير متحكم بها.[27]

ج- نظرية مراحل النمو عند والت روستو (Walt Rostow):

قدم روستو نظرية مراحل النمو، بأن الاقتصاديات تمر عبر مراحل مختلفة متعاقبة زمنياً، حيث لخصها في خمس مراحل للنمو الاقتصادي كالتالي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي: تتسم هذه المرحلة بأن المجتمع خلال هذه المرحلة مجتمع تقليدي يعتمد على القطاع الزراعي ووسائل إنتاجه بدائية، فيما ذكرت مندور[28] بأنه "يتميز بوجود حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد في المتوسط بسبب عدم تطبيق الأساليب العلمية بشكل منظم."
2- مرحلة التهيؤ للانطلاق: لا تختلف هذه المرحلة عن سابقتها باستثناء أن لديهم نزعة نحو التحول الجذري وتحول المؤسسات السياسية-الاقتصادية للتطور والنمو.
3- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة تظهر عمليات النمو وتغلب فيه القوى الفاعلة على نمط النمو، وترتفع نسبة معدل الاستثمار بين 5-10%، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة، ويدخل القطاع الزراعي في الإنتاج الصناعي، وذكرت مندور[29] خلال هذه المرحلة استطاعة المجتمع بإزالة كل العقبات التي تعرقل النمو واعتبار أن التقدم التقني هو السبب المباشر لإنطلاق الاقتصاد، وهذا باعتقاد الباحث أنه لا يمكن إزالة كل عقبات النمو لأن العقبات مستمرة حسب كل مرحلة من مراحل النمو، وإنما تتغير نوع العقبات في كل مرحلة.
4- مرحلة الاتجاه نحو النضج: وفي هذه المرحلة تتهيأ المجتمعات نحو التقدم الصناعي، حيث تكون استكملت نمو قطاعاتها الصناعية، ورفعت من إنتاجياتها وقدرات التقنية لديها.
5- مرحلة الاستهلاك الوفير: أما هذه المرحلة فتكون بالإنتاج الوفير الزائد عن الحاجة، ويعيش المجتمع في رغد من العيش، ودخولهم عالية، واستهلاكهم أيضاً مرتفع.[30] كما يحدث في هذه المرحلة من إنتاج للسلع المعمرة وبمستوى عالٍ من الفن الإنتاجي.[31]

---

[26] طلال خشيب، مرجع سابق.
[27] Danial Liberto، (2021م)، New Growth Theory، استرجع من https://www.investopedia.com/
[28] شادية سعودي كمال مندور، مرجع سابق.
[29] شادية سعودي كمال مندور، مرجع سابق.
[30] طلال خشيب، مرجع سابق.
[31] شادية سعودي كمال مندور، مرجع سابق.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الصناعة والتجارة الخارجية:

أولاً: الصناعة:

في البداية، عرف (بامخرمة، 2017م)[32] نقلا عن (إسماعيل، 1987م)[33] أن الصناعة تأخذ تعريفين أساسين وبحسب استخدام هذه الكلمة:

أ- من منظور النشاط الاقتصادي: أي نشاط يهدف إلى تحويل مواد خام أو سلع وسيطة إلى سلع نهائية من قبل الوحدات الاقتصادي بالمجتمع، وأمثلة هذا التصنيف مثل: الزراعة، الصناعة، الخدمات.

ب- أما من داخل منظور النشاط الصناعي نفسه: أي داخل القطاع الصناعي أو نشاط فرعي للصناعة، وهو الوحدات داخل النشاط الصناعي "والتي تقوم بإنتاج سلع متقاربة، أو تستخدم نفس طريقة الصنع"[34] ومثل ذلك، صناعة المواد الغذائية، الصناعات المعدنية، الصناعات الكيماوية.

وصف بول فيرغسون (Paul Ferguson)[35] مراحل النمو الاقتصادي من خلال مساهمة الصناعة وأنواعها، حيث يبدأ النمو الاقتصادي نتيجة للإنتاج الصناعي الأولي، ثم تتضائل لتبدأ مرحلة الصناعات الثانوية ليزدهر الاقتصاد بهذا القطاع، وبعد ذلك يبدأ تصاعد القطاع الخدمي كمرحلة أخرى للنمو الاقتصادي وتتضائل معه مساهمة الصناعات السابقة الشكل (2)، واستند إلى إدراك كازنتس، بأن التراجع في القطاع الصناعي في المراحل المتقدمة من النمو الاقتصادي وبالرغم من تزايد الإنتاجية للعمل في الصناعة عن القطاع الخدمي، وذلك بسبب عدم وجود تغير في نمط الطلب على منتجات القطاع الصناعي أدى ذلك إلى هبوط مساهمة القطاع الصناعي النسبية، إضافة إلى ضغوط العوامل البيئية على الصناعة. ومن ناحية أخرى، وأضاف أن هناك عاملين مهمين يساهمان أيضاً عكس التنمية الصناعية هما، إنخفاض نسبة تزايد السكان يسبب خفض في الطلب على المنتجات الصناعية، وازدياد متوسط أعمار السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات القطاع الخدمي.

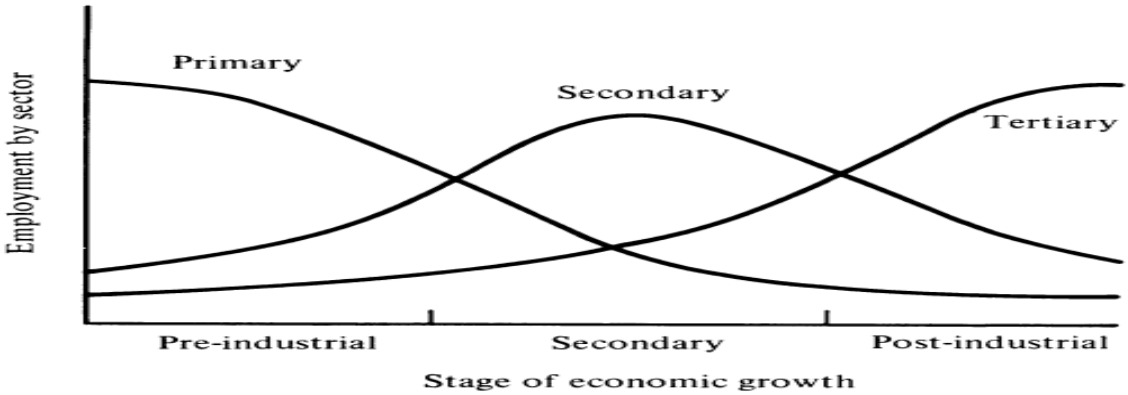

[32] أحمد سعيد بامخرمة، (2017م)، اقتصاديات الصناعة، ط-2، الرياض.
[33] محمد محروس إسماعيل، (1987م)، اقتصاديات الصناعة، دار الجامعات المصرية.
[34] أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق.
[35] Paul R. Ferguson، (1988م)، Industrial Economics: Issues and Perspective، Macmillan Education LTD، London.

المصدر: Ferguson، (1988م)، Macmillan Education LTD، ص180.

الشكل (2): مراحل النمو الاقتصادي من ناحية المساهمات القطاعية النسبية.

الأهداف الاستراتيجية من أدوات السياسات الصناعية

تهتم الحكومات للنشاط الصناعي، وتعيره اهتماماً كبيراً، ويزداد هذا الاهتمام كلما زاد تقدم الدولة. وتسعى من خلال سياستها التأثير على قطاع أو عدة قطاعات صناعية لتحقيق أهداف هذه الدولة. وحيث في ظل الظروف الاقتصادية ومبدأ الندرة النسبية للموارد، فالدولة تسعى لأن توزع مواردها بالشكل الأمثل لتحقيق الفائدة القصوى من هذه الموارد بين القطاعات الصناعية وغير الصناعية المختلفة، وإن من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى لها الدول، والتي ذكرها (بامخرمة)[36] وموقع الاقتصاد على الانترنت (Economics Online)[37] وهي:

أ- كفاءة التخصيص (Allocative Efficiency): وتعني التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في عمليات الإنتاج.

ب- الكفاءة الإنتاجية (Productive Efficiency): ويحدث ذلك عندما تقوم المنشأة المنتجة في خلط مدخلات الإنتاج بطريقة ما تمكنها أن تنتج ناتجاً بأقل تكاليف متوسطة إجمالية.

ت- الكفاءة الفنية أو التقنية (Technical Efficiency or X-Efficiency): وتعني القدرة على تحقيق أفضل إنتاج وبأقل كمية ممكنة من الموارد الاقتصادية.

ث- الكفاءة التوزيعية (Distributive Efficiency): وتعني التوزيع الأمثل للإنتاج الكلي للدولة بين مختلف القطاعات.

ج- الكفاءة المجتمعية (Social Efficiency): وذلك عندما يتم الأخذ بجميع التكاليف الخاصة والخارجية وفوائدها عند إنتاج كل وحدة إضافية.

وقسم (Warwick، 2013)[38] السياسات الصناعية إلى ست مجالات اهتمام وهم، سوق السلع (محلي وخارجي)، سوق رأس المال، سوق العمل والمهارات، التقنية، الأراضي والبنية التحتية، والأنظمة والقطاعات. كل مجال اهتمام له أهداف إما على المستوى الأفقي لكل القطاعات، أو اختيارية لقطاعات معينة، ويتم من خلالها اختيار أدوات تنفيذ السياسة والمستهدفات المرغوب بها.

ثانياً: التجارة الخارجية:

[36] أحمد سعيد بامخرمة، مرجع سابق.

[37] Economics Online، (2020م)، Efficiency، استرجع من https://www.economicsonline.co.uk/ .

[38] Ken Warwick، (2013م)، Beyond Industrial Policy: Emerging Issues and New Trends، OECD، Paper-2، Paris.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التجارة الخارجية (External Trade) وتسمى أيضاً بالتجارة الأجنبية (Foreign Trade)، وهي عملية التبادل التجاري بين طرف داخل البلد، وطرف آخر خارج حدود هذا البلد. حيث تكون عملية التبادل إما سلعاً، خدمات، أو رؤوس أموال. فتسمى عملية التبادل من داخل الدولة إلى الطرف خارج تلك الدولة بالتصدير، وتسمى منتجات عملية التصدير بالصادرات (Exports)، بينما العملية الداخلة إلى هذه الدولة تسمى بالتوريد، ومنتجات عملية التوريد هي الواردات (Imports).

تختلف المقاييس وحسابات التجارة الخارجية حسب الاستخدام المراد لها، ففي حال معرفة الميزان التجاري (Balance of Trade)، أو ما يسمى بصافي الصادرات (Net Exports)، وهي بطرح قيم الواردات من قيم الصادرات. فإن كان صافي الصادرات بالموجب؛ أي قيم الصادرات أكبر من قيم الواردات فيسمى حينها بالفائض التجاري (Trade Surplus). ويكون العكس في حال كان صافي الصادرات سالباً فتكون قيم الواردات أكبر من قيم الصادرات وتسمى هذه الحالة بالعجز التجاري (Trade Deficit).

صافي الصادرات = الصادرات – الواردات

بينما على الطرف الآخر، في حال جمع قيم الصادرات مع قيم الواردات فيعطينا حجم التجارة الخارجية (Trade Volume). فكلما يزداد حجم التجارة الخارجية بين دولة وأخرى، يكون ذلك مؤشراً على حجم تبادل المنافع بين هاتين الدولتين ويعطي انطباعاً على قوة العلاقة بين الدولتين.

صافي الصادرات = الصادرات + الواردات

جميع الدول في العالم تحتاج إلى معاملات وتجارة خارجية بغض النظر عن مستواها الاقتصادي أو مستوى نمو هذه الدول وتقدمها، وحتى الدول التي لديها نوع من الاكتفاء الذاتي في مواردها، تحتاج إلى فتح أسواق خارجية لتصدير منتجاتها، أو تحتاج إلى الميزات النسبية لبعض منتجات بعض الدول الأخرى والتي تستطيع الحصول على نفس السلع التي تملكها ولكن بتكاليف أقل. وذلك يدعو إلى معرفة ما هي أسباب قيام التجارة الخارجية بشكل عام، فيما يلي:

1- الميزة المطلقة (Absolute Advantage): وهي ميزة في ظروف الإنتاج لا تستطيع الدولة الأخرى بالدخول في مقارنة الإنتاج مع الدولة ذات الميزة المطلقة في منتج ما.

2- الميزة النسبية (Comparative Advantage): وتعني ميزة في ظروف الإنتاج لدولة مقارنةً بظروف إنتاج الدولة الأخرى أو عدة دول.

3- المكاسب من التجارة (Gain From Trades): وهي المكاسب المتحصلة من التخصص في الإنتاج مقابل التنازل عن الاهتمام في إنتاج سلعة أخرى مقابل وجود تجارة خارجية توفر السلعة الأخرى، فتكون المكاسب من التجارة لكل دولة في الحصول على منتجات ذات تكاليف أقل للطرفين.

4- شروط التجارة (Terms of Trade): وعرفها (طاهر، الأمين، 2011م)[39] "بأنها عدد الوحدات من سلعة معينة التي يجب تصديرها مقابل الحصول على وحدة من سلعة أخرى يتم استيرادها"، وهي تمثل الأسعار الحقيقية لهذا التبادل بين السلعتين المصدرة والمستوردة.

5- هيكل التجارة (Structure of Trade)[40]: ويعنى في ذلك كيف يكون شكل التجارة الخارجية، ما هي المنتجات التي تصدر أو تستورد، وإلى أين يتم التصدير، ومن أين يتم الاستيراد، وكيف تكون المبادئ والتشريعات التي تحكم وتنظم التجارة الخارجية.

وتلجأ مختلف الحكومات إلى حماية اقتصادها الوطني، وحماية قطاعاتها المختلفة، وتستخدم عدة وسائل لحماية قطاعاتها، ومنها ما يستخدم لحماية الصناعة الوطنية كالتالي:

أ- التعرفية الجمركية (Tariff)، ويقصد بالتعرفة الجمركية الرسوم التي المفروضة من الحكومات على الواردات. بحيث تفرض هذه الرسوم إما على شكل ضريبة معينة على كل وحدة من السلعة المستوردة أو أن تفرض على قيمة السلعة (Ad Valorem).

ب- نظام الحصص (Quota System)، وهو نظام يقيد الكميات المسموح باستيرادها من أي سلعة خلال فترة معينة. أو في حالات أخرى يتم وضع حد أعلى من أرصدة العملات الأجنبية أو الصعبة والتي تسمح في إنفاقها على استيراد السلع.

نظريات التجارة الخارجية:

أ- النظرية الإتجارية (Mercantilism)[41]: قامت النظرية الإتجارية (التجاريين) قبل نشر أدم سميث (Adam Smith) لكتابه ثروة الأمم (The Wealth of Nations) عام 1776م. حيث كان الطابع التجاري هو الغالب على أغلب الأمم. كانت هذه النظرية قائمة على الدوافع الوطنية والقومية، حيث تنظر إلى التجارة الخارجية بأن كل الفوائد تكون من خلال التصدير للحصول على تدفق من الذهب والفضة والتي كانت الوسيلة المعتمدة للتبادل التجارية ومحاولة الحفاظ على هذه الثروة. بينما كانت النظرة إلى الواردات أنها استنزاف للذهب والفضة ويجب ألا تتسرب إلى الخارج من خلال الواردات بقدر المستطاع للحفاظ على ثروة الدولة.

ب- النظريات الكلاسيكية (Classical Theories): ومن أبرز العلماء في النظريات الكلاسيكية هم أدم سميث، ديفيد ريكاردو، روبرت تورينز (Robert Torrens)، وجون ستوارت ميل (John Stuart Mill). ومن أبرز نظريات هذه المدرسة هي:

1- نظرية الميزة المطلقة، إن بسط وأوضح سبب لقيام التجارة الدولية هو ما يعرف نظرية الميزة المطلقة للتكاليف (Absolute Cost Advantage Theory) والذي جاء به سميث، والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل، التخصص بين الدول، وحرية

[39] فريد بشير طاهر، عبدالوهاب الأمين، مرجع سابق.
[40] Sanjeev College of Arts & Science، Theories of International Trade: An Overview، استرجع من http://www.sim.edu.in/ .
[41] Sanjeev College of Arts & Science، مرجع سابق.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التجارة الدولية. حيث تقوم التجارة بين الدول، على أساس هذه النظرية، والاستفادة المتبادلة (Mutual Benefits) عندما تكون إحدى دولتين قائمة على مميزات مطلقة عن الدولة الأخرى، فيحصل التبادل التجاري لكل دولة بالحصول على منتجات الدولة الأخرى وذات ميزات مطلقة.

2- نظرية الميزة النسبية للتكاليف، وترجع هذه النظرية في بدايتها إلى ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب (Principles of Political Economy and Taxation) عام 1817م، وتلاه في ذلك ستوارت ميل، ومارشال. حيث لا تقتصر أسباب قيام التجارة الدولية على أساس الميزة المطلقة فقط، بل يمكن أن تكون التجارة الدولية مربحة لجميع الدول، حتى لو كان باستطاعة إحدى الدول إنتاج أكثر من سلعة واحدة بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في دولة أخرى. وهذا يبرر لقيام التجارة لما يعرف بمبدأ الميزة النسبية (Comparative Advantage).

ت- نظرية هيكشر- أولين (Heckscher-Ohlin)[42]: أوجد هذه النظرية كلاً من إيلي هيكشر (Eli Heckscher) وبيرتل أولين (Bertill Ohlin)، وتعتمد هذه النظرية على مبادئ الميزة النسبية للتكاليف التي أسسها ريكاردو. وهذه النظرية قائمة على أن الدول ذات كثافة رأسمالية تستطيع تصدير السلع كثيفة رأس المال إلى الدول الأخرى، وأن الدول ذات الكثافة العمالية تستطيع بأن تصدر سلع ذات كثافة عمالية إلى الدول الأخرى.

ث- النظريات الحديثة للتجارة الدولية[43]: وبرؤية الاقتصاديين في أواخر القرن العشرين أن نظرية هيكشر-أولين والنظرية الكلاسيكية لريكاردو قدموا تفسيرات جيدة للتجارة الدولية، ولكن أقل ارتباطاً بالعالم الحديث، وذلك نتيجة للافتراضات التي اتخذوها من المنافسة الكاملة، ثبات عوائد الحجم، والتقنيات نفسها. ثم ظهرت نظريات أخرى تقوم بطرح الفرضيات السابقة لهيكشر-أولين وريكادرو لتتلائم مع الوضع الحديث للاقتصاديات. وبعض مما يستطاع سرده في التالي:

1- نظريات التجارة حديثة التقنية (Neo-Technological Trade Theories).

2- نظرية الوفرة لكرافيس (Kravis Theory of Availablity).

3- نظرية ليندر لحجم التجارة ونمط الطلب (Linder's Theory of Volume of Trade and Demand Pattern).

4- نظرية بوسنر لمحاكاة الفجوة أو الفجوة التقنية (Posner's Theory of Imitation Gap or Technological Gap).

5- نظرية فيرنون لدورة السلعة (Vernon's Product Cycle Theory).

تطور الصناعة في السعودية:

انطلقت الصناعة في السعودية بعد توحيد المملكة عام 1932م. حيث بدأت بالمسح الجيوغرافي للصحراء في السنة التالية للبحث عن مكامن النفط مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال). وتم الاتفاق على إنشاء شركة تابعة لها سميت بكاليفورنيا

[42] Britannica: The Editors of Encyclopaedia (2020م)، Heckscher-Ohlin Theory، Encyclopaedia Britannica.

[43] Sanjeev College of Arts & Science، مرجع سابق.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أربيان ستاندرد أويل كومباني (كاسوك). وفي عام 1938م بدأ النشاط الفعلي في استخراج النفط (أرامكو،2021)[44]. وفي عام 1950م، وصل الإنتاج اليومي للبترول ما يقارب نصف مليون برميل.

وفي عام 1390هـ، وضعت أولى خطوات التنمية للفترة (1970–1975م)، وذلك بإصدار خطة التنمية الأولى[45] للمملكة العربية السعودية لاستكمال مسيرتها التنموية السابقة والمسارعة في نهضة المملكة، مع الحفاظ على استقرارها وأمنها في ظل ظروف إقليمية صعبة سياسياً. اتبعت المملكة سياسة الميزانية المتوازنة، واحتفظت دائماً بميزان مدفوعات قوي دون فرض قيود على الاستيراد وتحرك رؤوس الأموال. اتخذت في هذه الخطة أهدافاً عامةً للنمو بالاقتصاد وذلك بتنويع الأنشطة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على البترول للحصول على عملات أجنبية، وتوازن التنمية الصناعية بين مناطق المملكة. كانت من خلال هذه الخطة تحاول إحلال الواردات ما أمكن بصناعات وطنية، وتزيد الإنتاجية من خلال تحديد الطاقات الإنتاجية المثلى للصناعات، وتشجيع اعتماد الصناعات على بعضها البعض وتنتهج مبدأ التكامل في العمليات الصناعية. كانت الصناعات التحويلية تنتج ما يقارب 300 مليون ريال وتنمو بمعدلات عالية تقارب 11–12% سنوياً وبمساهمة تقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبعد تحقيق معدلات نمو عالية من خلال خطة التنمية الأولى، حيث حققت أغلب مستهدفاتها خلال الثلاث سنوات الأولى فقط وارتفع فيها إنتاج البترول إلى 8.5 مليون برميل يومياً وبأسعار وصلت إلى 10.46 دولار للبرميل الواحد. ارتفع في تلك الفترة الناتج المحلي الإجمالي من 17 مليار ريال عام1390هـ بشكل فاق التوقعات إلى 39مليار ريال عام 1393هـ، وارتفع فيها القطاع غير البترولي من 7.8 مليار ريال إلى 12 مليار ريال وبمعدل نمو من4%إلى حوالي 10%.

رسمت الخطة التنموية الثانية للمملكة العربية السعودية للخمس سنوات التالية (1975–1980م). وصل فيها ناتج الصناعات التحويلية من 517.5 مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام 1390هـ إلى ما يقارب 902 مليون ريال عام 1395هـ والمقدر إلى وصوله 1736 مليون ريال عام 1400هـ، تخطت تقديرات تلك السنة الإنتاج الصناعي عن الإنتاج الزراعي والذي بلغ 1714مليون ريال. "بلغت صادرات الزيت عام 1973م حوالي 95% من العملات الأجنبية لمتحصلات الحساب الجاري"[46]، هذا يوضح أن الصناعات التحويلية لم تكن تساهم في الصادرات بشكل كبير. بينما نمت الواردات السلعية بحوالي 60% عام 1974 عن السنة السابقة نتيجة للنمو الهائل الحاصل لتلك الفترة. وأنشئ في عام 1394 صندوق التنمية الصناعية[47] وبدأ في تقديم القروض الصناعية، وكان هذا دافعاً أيضاً للتوسع الصناعي في المملكة.

حتى وضعت خطة التنمية الثالثة للفترة (1980–1985م)[48] والتي هدفت إلى عدم زيادة أعداد العمالة الأجنبية والاعتماد على القدرات البشرية الموجودة والعمل على زيادة انتاجيتها لتكون أهدافها الاستراتيجية هي تنويع القاعدة الاقتصادية، التنمية المستدامة والإنتاجية العالية، والنمو المتوازن. في عام 1395هـ أسست المملكة الهيئة الملكية للجبيل وينبع وذلك للقيام بالتجهيزات والتأسيسات الأساسية للصناعات الهيدروكربونية، وفي نفس العام نقلت شركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) من بترومين إلى

[44] أرامكو السعودية، (2021م)، تاريخ شركة أرامكو.
[45] وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الأولى، 1390هـ.
[46] خطة التنمية الثانية، مرجع سابق، ص 69، ص146.
[47] صندوق التنمية الصناعية السعودي، نبذة عنا.
[48] خطة التنمية الثالثة، مرجع سابق، 1980م.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وزارة الصناعة والكهرباء نظراً للإنجازات التي حققتها وخصصت 97% من انتاجها للتصدير. وفي عام 1396هـ أنشئت المملكة الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)[49] للقيام بالصناعات الأساسية وبالاشتراك مع شركات أجنبية واستلمت من بترومين أعمال مصنع الحديد والصلب، واعتبر من ذلك الوقت الصناعات الثقيلة هو الأساس للتنمية الصناعية السعودية.

أثمرت الخطط المتعاقبة تنميتها ولإعطاء صورة عن ثمار تلك الخطط السابقة، ارتفع انتاج الاسمنت من 700 ألف طن لعام 1390هـ إلى ما يفوق عن 8 ملايين طن عام 1404هـ، وزاد إنتاج الأسمدة من 24 ألف طن إلى أكثر من 850 ألف طن في 1404هـ. هذه النتائج توضح تضاعف الإنتاج الصناعي في هذين الصناعتين والتي كانت تستند عليهما المملكة بشكل كبير.[50] ارتفع ناتج قطاع الصناعات التحويلية 6466 مليون ريال إلى 13533مليون ريال من الخطة الثانية للثالثة وبمعدل نمو فعلي 14% أقل مما هو مخطط والذي يقارب 19%، وارتفع التوظيف العمالة من 170 ألف إلى 411 ألف عامل في نفس القطاع.

وقدر للخطة الرابعة بأن يكون نمو الصناعة بحوالي 15%، وعند استثناء صناعات البتروكيماويات سيكون معدل النمو بين 10–11%، وهو أقل من معدل النمو في الخطة الثالثة البالغ 14%. وبدأت تلتفت المملكة بعدها لتحقيق معدلات نمو عالية، وتنويع صناعي أنها تحتاج إلى المزيد من التنويع في الإنتاج والتقنية بشكل خاص في هذه المرحلة. حيث من خلال التقنية تستطيع استخدام مواردها بالشكل الأمثل، والاستعاضة بعجز الموارد البشرية التي لم تستطع الوصول إليها.

وأظهرت الخطط السابقة مدى أهمية التنمية والخطط التنموية في جعل النفط الدافع القوي للتنويع الاقتصادي والتي أوتيت ثمارها إلى عام 1990م، وبالتزامن في تنفيذ المشاريع المخطط لها. جاءت الخطة الخامسة في تعميق هذا التنوع والتوسع في الاقتصاد رغم الظروف القائمة في القطاع البترولي من انخفاض في إيراداتها وتذبذب أسعاره لترتكز نسبياً على الصناعات غير النفطية في وضع الاستقرار الاقتصادي، امتلاك التقنيات وعمل الدراسات المتخصصة لمختلف الأنشطة. شملت هذه الخطة توسعة المناطق الصناعية في هذه المرحلة و زيادة أعدادها، وانتشارها لتشمل كل من المدينة المنورة، عسير، حائل، جيزان، تبوك، ونجران.

وفي الخطة السادسة للتنمية[51]، خططت المملكة إلى انفتاح قطاع البتروكيماويات السعودي للمشاركة مع الاستثمار الأجنبي، السماح لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) لبيع 50% من منتجاتها، والنصف الآخر تقوم بتكريره وتسويقه بنفسها محلياً ودولياً، ترشيد الانفاق الحكومي، دعم الاحتياطات الخارجية للمملكة، وتحقيق توازن الميزانية.

وفي الخطة السابعة للتنمية[52]، تطرقت إلى نجاح سابك في الفترة الخطة السابقة ووصولها إلى إنتاج 100% من طاقتها الاستيعابية، والدار السعودية للخدمات الاستشارية. أسهم هذا القطاع بحوالي 14% من الناتج غير النفطي. ساهمت صناعة البتروكيماويات بما يقارب 10%، وتكرير الزيت 37.8%، والصناعات التحويلية الأخرى مقارب 52%، وارتفع عدد المصانع 3123 مصنعاً عام 1999م. ومع ذلك، ظهرت عدة عوائق لزم التخطيط لها في الخطة السابعة وهم انخفاض مساهمة العمالة السعودية في الصناعات غير البتروكيماوية إلى الحد الذي لزم النظر إليه.

[49] الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، مسيرة (سابك).
[50] خطة التنمية الرابعة، مرجع سابق، ص40.
[51] خطة التنمية السادسة، مرجع سابق.
[52] خطة التنمية السابعة، مرجع سابق.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وفي الخطة الثامنة للتنمية، تقدمت الصناعات التحويلية بمعدل نمو 5.9% وهو أقل من المخطط له في الخطة السابعة والمقدر 7.2%. قدمت هذه الخطة استراتيجية بعيدة المدى لنحو 20 سنة قادمة ولأول مرة لتخطط من سنة (1425-1445هـ). حيث فصلت هذه الخطة التطور المخطط لناتج القطاع الصناعي من 56 مليار ريال للخمس سنوات الأولى وذلك من الفترة (2005-2010م)، ثم قرابة 91 مليار ريال، يليه 128 مليار ريال، 219 مليار ريال، حتى تصل إلى 343 مليار ريال لخطة عام 2025م بالأسعار الثابتة لعام 1999م[53]. ومقارنة بالبيانات المتحصلة من البنك السعودي المركزي، تفوق الناتج الصناعي التحويلي غير – مصافي البترول– الناتج المخطط له في الخطة الثامنة بعيدة المدى لوصوله إلى 224 مليار ريال بالأسعار الثابتة 2010م.

وفي الخطة التاسعة[54] للفترة (2010-2015م)، برزت أهمية كل من رصيد الميزان التجاري المتوقع في انخفاضه والذي يؤثر على الحساب الجاري، وأهمية تخفيض نسبة البطالة ما يقارب 10% إلى 5% في خطتها الحالية. وهدفت هذه الخطة إلى نمو قطاع البتروكيماويات بنسبة 5.7%، والصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 7.6%، والرفع من مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من إجمالي القطاع الصناعي إلى 66% والتي وصلت سابقاً إلى 64.9%. كما هدفت أيضا إلى نمو الاستثمارات الصناعية بمتوسط معدل سنوي وقدره 7.7%.

رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، والصناعات الواعدة:

اعتمدت رؤية المملكة العربية السعودية 2030م على عدة ركائز قوة وهم، العمق العربي والإسلامي، القوة الاستثمارية الرائدة، وكمحور ربط القارات الثلاث آسيا، أفريقيا، وأوروبا. وجعلت ركائز القوة هم الدوافع للوصول إلى الأهداف المرسومة والتي ترجمت الأهداف على أساس ثلاث محاور وهم:

1- مجتمع حيوي.

2- اقتصاد مزدهر.

3- وطن طموح.

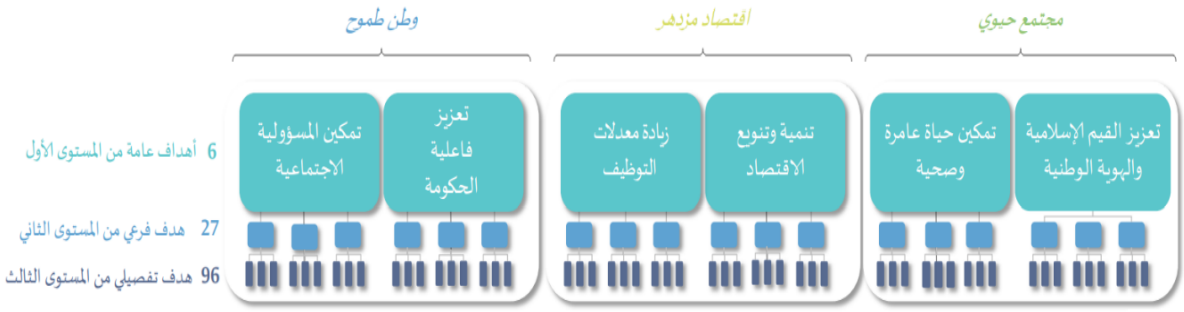

المصدر: رؤية المملكة العربية السعودية 2030: الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية

[53] خطة التنمية الثامنة، مرجع سابق، ص 67.
[54] خطة التنمية التاسعة، مرجع سابق.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الشكل (3): هيكل محاور، وأهداف رؤية 2030م.

يأتي مجال هذا البحث في الصناعات الواعدة ضمن محور (اقتصاد المزدهر)، هدف المستوى الأول (تنمية وتنويع الاقتصاد)، هدف المستوى الثاني (إطلاق قنوات القطاعات الغير نفطية الواعدة)، يليه هدف المستوى الثالث (توطين الصناعات الواعدة) واحداً من 96 هدفاً تفصيلياً في المستوى الثالث، وأحد أهم الأهداف التي تمتلك تأثيراً وترابطاً على باقي برامج الرؤية. سلمت مسؤولية تنفيذ هذا الهدف إلى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (NIDLP)، اتبع البرنامج منهجية لتسريع الآثار الاقتصادية الإيجابية والملموسة خلال سنتين من 2018م إلى2020م وذلك لتسريع إنجاز بعض المبادرات المحددة خاصة التي تمتلك عوائد سريعة، وتوفير الممكنات اللازمة لمختلف القطاعات. الشكل (4) يعرض بطاقة برنامج تطوير الصناعة الوطنية وصفه وأهدافه واللجنة القائمة على هذا البرنامج. والشكل (5) يعرض المؤشرات المبدئية لهذا البرنامج.

المصدر: رؤية المملكة العربية السعودية 2030: الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية

الشكل (4): بطاقة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المصدر: رؤية المملكة العربية السعودية 2030: الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقيق الرؤية

الشكل (5): المؤشرات المبدئية لمتابعة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

توطين الصناعات الواعدة:

القطاع الأول: صناعة الآلات والمعدات الكهربائية

يهدف إلى إنشاء جهات وطنية تنافسية عالمياً في التقنيات الرئيسية واستخداماتها في مجال البطاريات. وتمتلك المملكة فرصة كبيرة لنمو هذا القطاع من حيث المكانة الجغرافية والطلب المحلي على الصعيدين المحلي والإقليمي. وتقسم منتجات هذا القطاع إلى قسمين، المعدات الكهربائية (المحركات الكهربائية وأنظمة التحكم) والمعدات الصناعية (المراجل، الأفران البخارية، الأنابيب البلاستيكية إلخ). عزز الطلب المحلي والذي يقارب 58 مليار ريال في الدافع القوي لتوطين هذه الصناعة. وتكمن فيها فرصة كبيرة لاستبدال الواردات، ووجود برامج لتعزيز مشتريات التصنيع المحلي مثل اكتفاء وغيرها من المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة، مع وجود مدخلات إنتاج تساهم في سهولة الإنتاج واكتساب الميزات التنافسية مثل أسعار الطاقة المنافسة والمواد الخام والمعادن والأراضي الصناعية، وتستطيع المملكة التصدير للإقليم ككل.

القطاع الثاني: صناعة الأدوية

صناعة الأدوية ليست حديثة في المملكة، بل يوجد مجموعة شركات تصنع حالياً مجموعة متنوعة من المنتجات الصيدلانية وتصدر من هذه المنتجات. وتمتلك المملكة سوقاً كبيرة في مجال الأدوية حيث من المقدر أن تصل المبيعات حوالي 30 مليار ريال سعودي

بحلول 2021م، ومتوقع أن تستحوذ على ما يقارب 25% من طلب السوق للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يواجه هذا القطاع مشكلات مالية وإجراءات صعبة، ومنتجات غير مقيدة بحقوق ملكية. وتتطلع رؤية هذا القطاع إلى رفع معدل القيمة المحلية في هذا القطاع عن طريق خمس مبادرات وهم، تجمع الأدوية الحيوية بدءاً بصناعة اللقاحات، التجارب السريرية وتطوير المختبرات، دعم المشتريات المحلية وإنتاج أدوية بديلة، سياسة المحتوى المحلي، والشراكة بين القطاع العام والخاص لإنتاج مشتقات البلازما.

القطاع الثالث: صناعة المستلزمات الطبية

يتمتع السوق المحلي للمستلزمات الطبية بطلب يقارب 9 مليار ريال سعودي ونمو عالٍ حوالي 12% سنوياً، مما يتيح إمكانية استبدال الواردات حيث أن 98% من المنتجات مستوردة. وهنالك إمكانية للمملكة بالتصدير إلى الدول المجاورة إقليمياً وتستفيد من سلاسل القيمة المتطورة في المملكة مثل صناعة المنتجات البلاستيكية للدفع فهذا القطاع، إضافة إلى الحوافز المالية المقدمة من وزارة الصحة للتحفيز إلى الاستثمار في هذا القطاع. والظاهر في هذا القطاع هو إنتاج منتجات بسيطة أو استهلاكية، وحالياً لا يتم تصنيع الأجهزة الطبية والمنتجات عالية التقنية وهنا تكمن فرصة في خلق القيمة المضافة لهذه الصناعة.

القطاع الرابع: صناعة السيارات

تعتمد المملكة العربية السعودية في المواصلات بشكل كبير على السيارات، لذلك الطلب المحلي عالي، وهي الدولة الوحيدة بين الدول الأكثر طلباً على السيارات ولا تمتلك مصنعاً محلياً. ويبلغ معدل السوق المحلي للسيارات حوالي 50% من السوق الخليجية وهي من أكثر المنتجات التي تستوردها المملكة وذات أولوية في خطتها الصناعية. توجد فرصة في هذا القطاع لإحلال الواردات والتصدير إلى الدول المجاورة الإقليمية. وهذا القطاع يعتبر من أعلى القطاعات توليداً للوظائف، ومن أكثرهم تشابكاً مع الصناعات الأخرى. يستطيع هذا القطاع أن يولد زخم إنتاج في القطاعات الأخرى مثل البلاستيكيات والمعادن والكيماويات. ومما يواجه هذا القطاع من تحديات هي التوجهات العالمية والتقنيات الحديثة التي على وشك أن تجتاز كل عقباتها في المستقبل القريب، كالسيارات الكهربائية والسيارات ذاتية التحكم، ولكن تبقى أغلب مكونات السيارات متشابه مهما تغيرت التقنيات، مثل المقاعد وأجهزة الراديو والإطارات.، وغيرها.

القطاع الخامس: صناعة الكيماويات

خاضت المملكة شوطاً طويلاً تفوق الأربعين عاماً في الصناعات المرتبطة بالغاز والنفط مثل الكيماويات، وأثبتت قوتها في هذا المجال على الصعيد العالمي. ويمكن تقسيم تجمعات الصناعات الكيماويات إلى ثلاث أقسام، وهم الصناعات الكيماوية الأساسية والوسيطة، الكيماويات المتخصصة، ومنتجات التحويل. حيث ينمو هذا القطاع بوتيرة عالية وعلى المدى الطويل، ومن الممكن الاستفادة توطين سلاسل الإمداد في هذه الصناعات. حددت الخطة الصناعية للمملكة 18 مجموعة منتجات متخصصة ذات أولوية لتخضع للمزيد من التحليل بشكل أعمق. الشكل (6) يوضح المجموعات ذات الأولوية.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تم تحديد ١٨ من مجموعات الكيماويات المتخصصة لمزيد من الاستقصاء		
• كيماويات البناء	• الطلاء والطبقات الواقية	• كيماويات حقول النفط
• المنظفات الصناعية والفورية	• الطبقات الواقية المتخصصة	• المحفزات
• مواد التشحيم الصناعية	• خافضات الشد السطحي	• إضافات زيوت التشحيم
• المواد اللاصقة وموانع التسرب	• مانعات التآكل	• إضافات البلاستيك
• كيماويات وبولمرات إدارة المياه	• كيماويات التعدين	• المكونات الغذائية
• طاردات اللهب	• كيماويات معالجة المطاط	• الأدوية

شكل ٤-٢٣: مجموعات الكيماويات المتخصصة المحددة لتحقيق مزيد من النمو. المصدر: الاستراتيجية الوطنية للصناعة

المصدر: خطة تنفيذ برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

الشكل (6): نموذج من تحليل البرنامج لمنتجات الصناعات الكيماوية المتخصصة.

القطاع السادس: صناعة المواد الغذائية

نهضت صناعات المواد الغذائية قديماً في السعودية لاعتبارها من أساسيات ومتطلبات الحياة الضرورية. وتطورت هذه الصناعة بشكل تدريجي. يشهد قطاع الأغذية نمواً على الصعيدين المحلي والدولي. يوضح الشكل (7) قلة صادرات هذه الصناعة مقابل كل من الإنتاج المحلي والواردات، وترغب المملكة في الاستفادة من المميزات التنافسية لمنتجات التمور والألبان والمأكولات البحرية، وترغب في الارتقاء لتكون مركزاً عالمياً لإنتاج اللحوم الحلال.

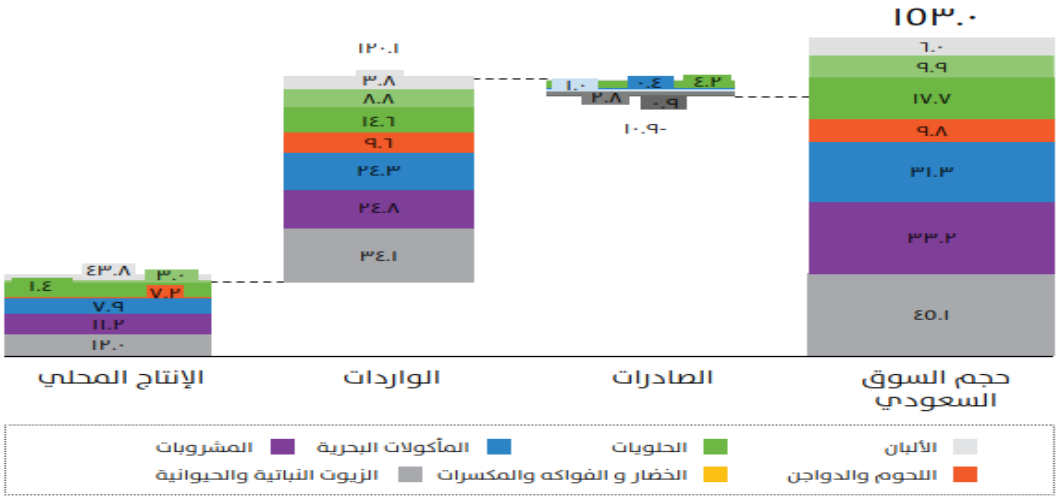

شكل ٤-٢٧: تقسيم سوق الأغذية والمشروبات في المملكة حسب الشكل. المصدر: بيزنس مونيتور إنترناشونال. يو آن كومترايد

المصدر: خطة تنفيذ برنامج الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

الشكل (7): نموذج من تحليل البرنامج لمنتجات الصناعات الغذائية.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تحليل بيانات الصناعات الواعدة:

للفترة ما بين عامي 1985–2018م أظهرت المملكة نمواً هائلاً في الصناعة، صعدت فيها كدولة أشبه بكونها نامية، إلى مرحلة كدولة ناضجة تستعد لأخذ خطوة للمكانة العالمية المميزة بين الدول المتقدمة، ولو أنها أخذت مكانة مسبقاً في الصناعات النفطية والصناعات الكيماوية. حيث كان الناتج يقارب 800 مليار ريال عام1985م، حتى وصل إلى ما يقارب أربع أضعاف هذا الناتج في 2018م تخطى فيها الناتج التريليونين والنصف. أكبر مساهمة في هذه الفترة كانت للصناعات الاستخراجية حيث وصل أقصى مساهمة لها عام 1991م ما يقارب 62% من إجمالي الناتج المحلي، وأخذت هذه النسبة بالانخفاضات المتلاحقة حتى وصلت 39% في 2017م.

تعاني إيرادات المملكة وأغلب الدول المصدرة للنفط من عقبة تقلبات أسعار النفط، ويظهر ذلك جلياً في الشكل (8) للقطاع الاستخراجي، ولكبر هذا القطاع مساهمة في الناتج، فإن تخطيط الدولة، القطاع العام، والخاص كلها تتأثر بتذبذب أسعار النفط، وأصبحت النظرة التخطيطية دائمة النظر لأسعار النفط. لذلك، ركزت حكومة المملكة على إيجاد حلول لهذه العقبة المستمرة فلم تجد الأمل الكبير في القطاع الزراعي حيث أنه ساهم فقط بين 2,3–3,5% في هذه الفترة، فكان الحل المناسب هو النهوض بالصناعات التحويلية. بدايةً كانت الصناعات التحويلية مدفوعة بالصناعات النفطية، حتى أصبحت تنمو بشكل طبيعي، أو مدفوعة ببرامج الحكومة للتنمية الصناعية. ساهم القطاع الصناعي ما يقارب 6% لعام 1985م، واستطاع هذا القطاع مضاعفة مساهمته في الإنتاج ليتخطى 12% عام 2017م وجدت الدولة فيه استقرار للناتج الصناعي كما هو موضح بالشكل (8) –قراءة الشكل كمنحنيات وليس مساحات–

.

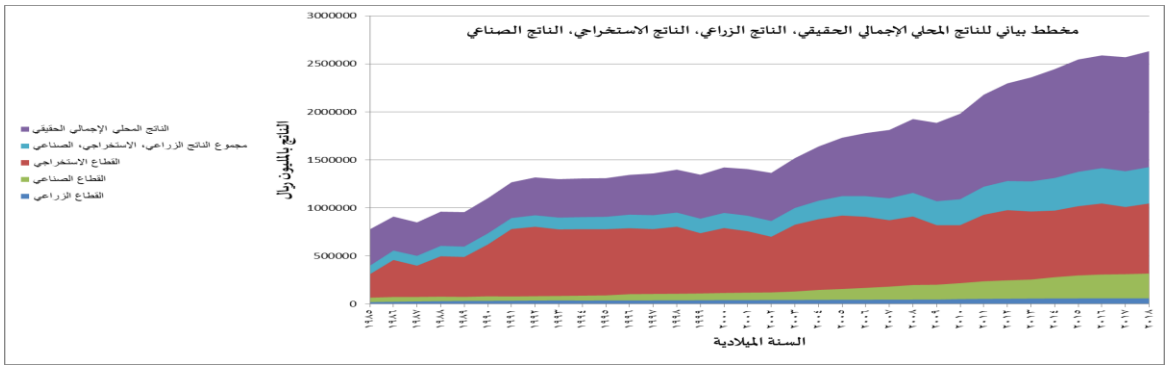

الشكل (8): مخطط بياني لمنحنى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومكوناته الرئيسية.

وفي الشكل التالي (9)، يوضح تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة. وأما عن معدلات النمو للقطاعات الرئيسية، الشكل (10) يوضح مدى التقلب وشدته في نمو القطاع الاستخراجي، وانخفاض معدلات نمو القطاع الزراعي، بينما يظهر الميزتين النسبيتين للقطاع الصناعي وذلك لنموه بشكل أكثر استقراراً من القطاع الاستخراجي، وارتفاع معدلات نموه عن القطاع الزراعي.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

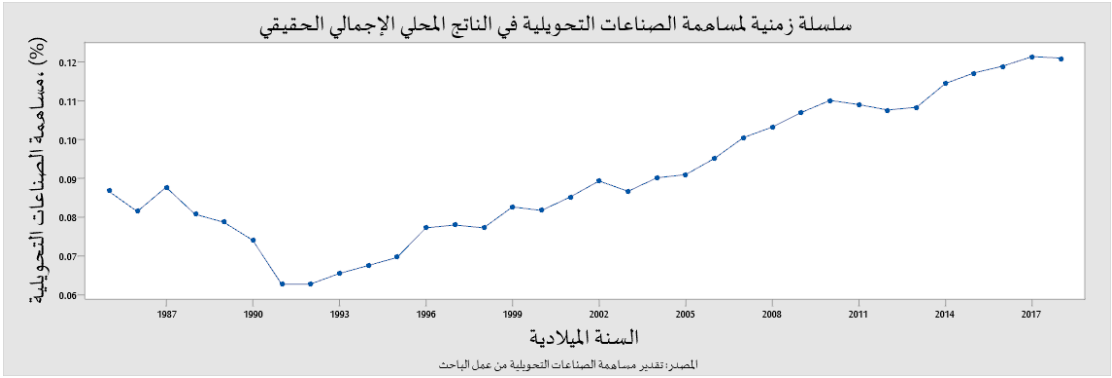

الشكل (9): رسم بياني لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

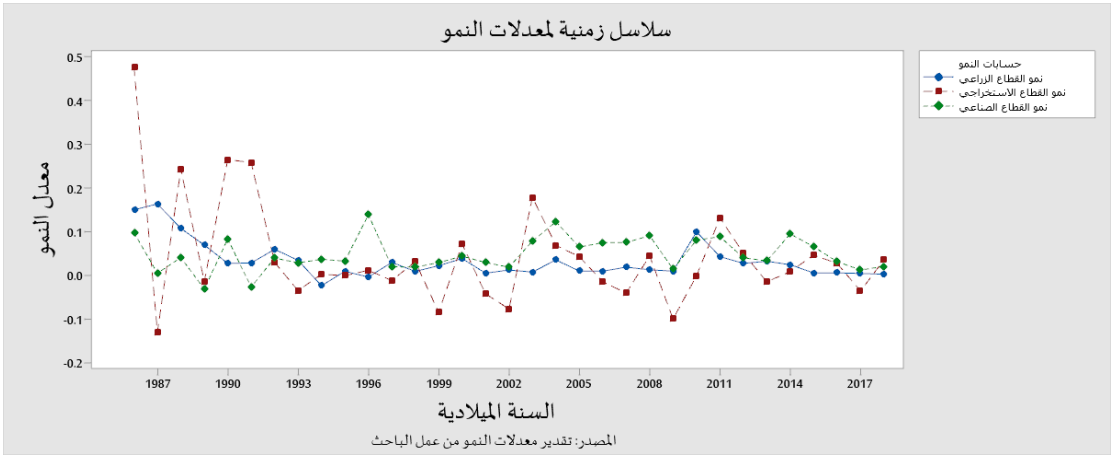

الشكل (10): رسم بياني لمعدلات نمو القطاعات الثلاث الرئيسية.

ويعرض الجدول (1) تصنيف الصادرات والواردات للقطاعات المعنية في الدراسة مبنية على تصنيف النظام المنسق (HS)، وذلك حسب مدى تقاربها مع منتجات أهداف البرنامج التنفيذي للصناعة الوطنية المراد توطينها، وعلى أساس ذلك تم تحديد أكثر الفصول علاقة، وربطها بالصناعات المعنية لها حسب التنصيف الدولي للأنشطة الاقتصادية (ISIC4).

الجدول (1): تصنيف الواردات والصادرات، والصناعات الواعدة.

رقم القسم	عنوان القسم	رقم الفصل	عنوان الفصل	الصناعات الواعدة
4	مواد غذائية محضرة والمشروبات والخل	16	محضرات لحوم وأسماك أو قشريات أو رخويات أو لا فقريات مائية أخر	صناعة المواد الغذائية
		17	سكر ومصنوعات سكرية	

	والتبغ وأبدال تبغ مصنعة	18	كاكاو ومحضراته	
		19	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ فطائر	
		20	محضرات خضر، فواكه وأثمار أو محضرات من أجزاء أخرى من النباتات	
		21	محضرات غذائية منوعة	
		22	مشروبات، سوائل وخل	
		23	بقايا ونفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات	
		24*	تبغ وأبدال تبغ مصنعة	
6	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	28	منتجات كيماوية غير عضوية؛ مركبات عضوية أو غير عضوية	صناعة الكيماويات
		29	منتجات كيماوية عضوية	
		31	أسمدة	
		32	خلاصات للدباغة والصباغة؛ مواد دابغة؛ أصباغ؛ دهانات؛ أحبار	
		33	زيوت عطرية؛ عطور؛ محضرات تجميل (تواليت)	
		34	صابون؛ محضرات غسيل؛ شموع اصطناعية؛ شموع إضاءة	
		35	مواد زلالية؛ منتجات أساسها النشا المعدل؛ غراء؛ انزيمات	
		36	منتجات نارية فنية؛ ثقاب؛ أصناف مماثلة	
		37	منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائي	

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

		38	منتجات كيماوية منوعة	
6	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	30	منتجات الصيدلة	صناعة المنتجات الصيدلية
16	الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها **	84	مراجل وآلات وأجهزة وأدوات آلية؛ أجزاؤها	صناعة المعدات الكهربائية
17	معدات النقل وأجزاؤها	87	وسائط نقل (مركبات) عدا ما يخص السكك الحديدية، أجزاؤها ولوازمها	صناعة السيارات
18	الأدوات البصرية والسينمائية والمعدات الطبية والمنبهات والساعات، الآلات الموسيقية، وأجزاؤها	90	أدوات وأجهزة بصرية، تصوير، قياس، طبية، أجزاؤها	صناعة المستلزمات الطبية***

*: لم يتم استثناءه لصغر حجمها النسبي في القطاع.

**: لم تشمل القسم (85) المعدات الكهربائية، لبعد منتجاتها عن أولوية أهداف الصناعة..

***: لا يوجد تصنيف صناعة يختص بالمستلزمات الطبية، ولكن المنشآت القائمة حالياً تندرج تحت تصنيف (صناعات تحويلية أخرى) وتشكل 41% من عدد المصانع.

ويعرض الشكل (11)، التطور الزمني لصادرات الصناعات المعنية في الرؤية، يظهر فيها أن صناعة الكيماويات هي المنفردة في المستويات العالية للتصدير تخطت قيمتها 70 مليار ريال في مستوياتها العليا، بينما باقي الصناعات تتراوح قيمة صادراتها بين 1–6 مليار ريال في أعلى مستوياتها. ويوضح الشكل (12) واردات سلع القطاعات الصناعية، حيث تصدرت فيه صناعة المحركات، المركبات والمقطورات، وصناعة الآلات والمعدات الكهربائية حيث تخطت قيمة واردات منتجات هاتين الصناعتين 200 مليار ريال 2015م كأعلى مستوىً لهما.

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

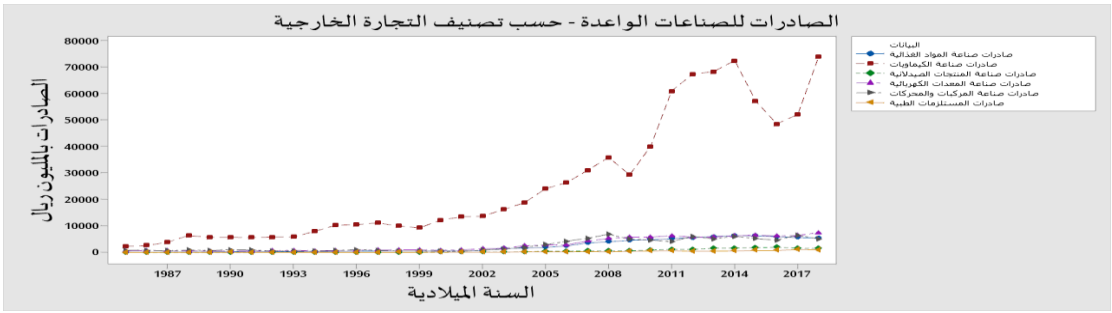

الشكل (11): رسم بياني لقيم صادرات القطاعات الصناعية الواعدة.

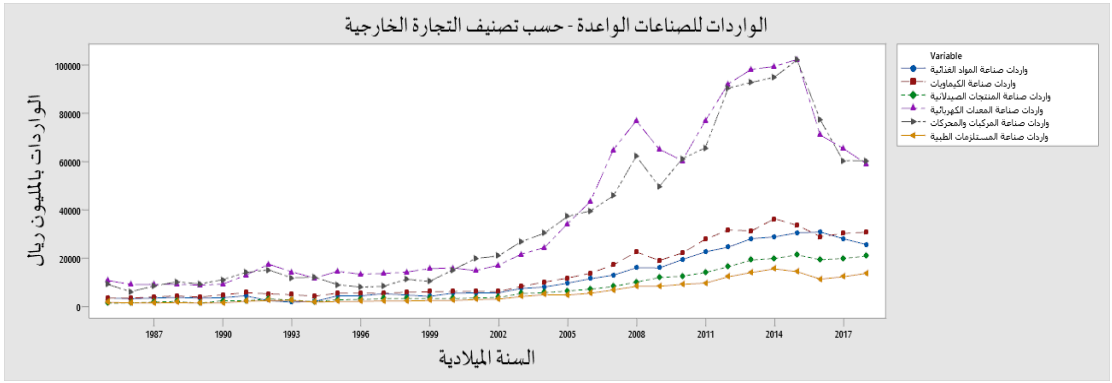

الشكل (12): رسم بياني لقيم واردات القطاعات الصناعية الواعدة.

تطبيق المنهج الاقتصادي القياسي:

اختبار استقرارية السلاسل (جذر الوحدة):

في مقدمة المنهج الاقتصادي القياسي للسلاسل الزمنية، يجب التأكد من استقرار هذه السلاسل للقدرة على استخدامها في نموذج الانحدار المتعدد. تم استخدام اختبارين من اختبارات جذر الوحدة وهما: اختبار ديكي–فولر المعزز (Augmented Dickey–Fuller ADF)، واختبار فيليبس بيرون (Pilliphs–Perron). وحيثما النموذج المستخدم في هذه الدراسة يعتمد على الفروق الأولى للسلاسل الزمنية للواردات، الصادرات، التكوين الرأسمالي، وعدد العمالة، يتوقع أن تكون مستقرة عند هذه الفروق، وللتأكد من ذلك تم عمل الاختبارات لمزيد من الثقة. وبشكل عام أغلب السلاسل الزمنية مستقرة عند فروقها الأولى عند مستويات المعنوية الثلاث 1%،5%، و10%. وهذه الفروق الأولى هي المستخدمة أساساً في النموذج القياسي للانحدار، وباستثناء الفروق الأولى للتكوين الرأسمالي في صناعة المعدات الكهربائية، عدد العمالة في صناعة المواد الكيماوية، وواردات صناعة المواد الغذائية لاختبار ديكي فولر، ولكن ظهرت استقرارية هذه السلاسل في اختبار فيليبس بيرون. وعلى ذلك، تم الاعتماد بأن السلاسل مستقرة نتيجة لما أظهره اختبار فيليبس بيرون، وبقيت كل المتغيرات في الدراسة عند فروقها الأولى لتجنب اختلاف الوحدات في النموذج.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ونتج عن استخدام المنهج القياسي السابق، المعلمات المراد تقديرها، لتبين فاعلية التغير في المتغيرات المفسرة على التغير في المتغير التابع (الناتج الصناعي). في الجدول (2) نتائج التقدير لكل قطاع صناعي:

الجدول (2): نتائج الانحدار الأولية.

		المعلمة المقدرة (b_i)	الخطأ المعياري (S.E.)	قيمة (t) المحسوبة	الاحتمالية Prob.) (	معامل تضخم التباين (VIF)	قيمة معامل التحديد (R^2)	قيمة معامل التحديد المعدل Adj.) (R^2	قيمة دروبين–واتسون (D–W)
صناعة المعدات الكهربائية	D(M)	0.25617	0.090813	2.82086	0.0095	1.194918	0.451842	0.383322	1.558289
	D(X)	8.709462	1.784154	4.881563	0.0001	1.169313			
	D(K)	1.020821	0.845648	1.207146	0.2391	1.571328			
	D(L)	2.224149	0.567071	3.922173	0.0006	1.533367			
صناعة الأدوية	D(M)	2.741461	1.067948	2.567036	0.0169	1.701769	0.229031	0.132660	1.782029
	D(X)	19.65011	7.279829	2.699254	0.0125	1.227118			
	D(K)	2.956876	2.099597	1.408307	0.1719	1.212755			
	D(L)	4.350793	1.935579	2.247799	0.034	1.589369			

صناعة المستلزمات الطبية	D(M)	5.005318	1.213827	4.123583	0.0004	1.390006	– 0.097829	– 0.235058	1.062553
	D(X)	36.51868	11.80534	3.093403	0.005	1.035721			
	D(K)	– 0.264394	0.153065	– 1.727327	0.097	1.185737			
	D(L)	1.331526	1.353333	0.983887	0.335	1.227742			
صناعة السيارات	D(M)	0.462769	0.170775	2.70982	0.0122	1.296399	– 0.608706	– 0.809795	0.500202
	D(X)	1.039015	1.700165	0.611126	0.5469	1.3587			
	D(K)	11.75554	5.076306	2.315766	0.0294	1.411942			
	D(L)	0.641444	1.989279	0.322451	0.7499	1.487963			
صناعة الكيماوي ات	D(M)	2.152094	0.526604	4.086739	0.0004	2.262121	0.325403	0.241078	2.072847
	D(X)	0.004249	0.18076	0.023507	0.9814	2.267266			
	D(K)	– 0.108353	0.03544	– 3.057353	0.0054	4.456777			

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

	D(L)	1.740009	0.370665	4.694288	0.0001	4.352445			
صناعة المواد الغذائية	D(M)	2.019641	0.782443	2.581198	0.0164	1.718999	0.038379	-0.081823	1.581765
	D(X)	6.889205	4.039422	1.705493	0.101	1.956418			
	D(K)	1.462945	1.258675	1.16229	0.2565	17.94247			
	D(L)	-0.333532	0.472184	-0.706362	0.4868	17.27019			

ونظراً لظهور ارتباط ذاتي في قطاعي صناعة المستلزمات الطبية، وصناعة السيارات عولجت بإضافة متغير البواقي متباطئة لسنة واحدة من التقديرات السابقة وأعيد تقديرها في الجدول (3). أما قطاع صناعة المواد الغذائية يعاني من انخفاض القدرة التفسيرية للمفسرات من قيمة معامل التحديد، ومشكلة الارتباط المتعدد بين الفروق لمتغير التكوين الرأسمالي للقطاع، والفروق لمتغير العمالة، عولجت القدرة التفسيرية بإضافة المقطع الرأسي للنموذج لتحديد التغير الثابت في الناتج الصناعي والذي لا يتأثر بالتغير في الصناعات الغذائية، وتمت معالجة الارتباط المتعدد بضم المتغيرين المرتبطين في متغير واحد ليصبح قسمة التكوين الرأسمالي على عدد العمالة (K/L)، ومع ذلك لم تظهر نتائج معنوية بالشكل الكافي لتعميم النتائج من خلال نفس النموذج.

الجدول (3): نتائج الانحدار لصناعتي المستلزمات الطبية والسيارات.

	المعلمة المقدرة (b_i)	الخطأ المعياري (S.E.)	قيمة (t) المحسوبة	الاحتمالية Prob) (.	معامل تضخم التباين (VIF)	قيمة معامل التحديد (R^2)	قيمة معامل التحديد المعدل Adj.) (R^2	قيمة دوربن–واتسون (D–W)

العدد التاسع والثلاثون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

صناعة المستلزمات الطبية	Residual (-1)	0.916662	0.230783	3.971786	0.000649	1.958949	0.339473	0.219377	1.746803
	D(M)	3.139396	1.081391	2.903109	0.0082	1.714962			
	D(X)	21.61636	10.19822	2.11962	0.0456	1.202628			
	D(K)	-0.53887	0.140552	-3.833952	0.0009	1.574324			
	D(L)	2.202365	1.102062	1.998405	0.0582	1.281970			
صناعة السيارات	Residual (-1)	0.88726	0.145249	6.108562	0	1.148898	0.383342	0.271223	2.380644
	D(M)	0.470742	0.108801	4.32664	0.0003	1.295637			
	D(X)	0.369475	1.089644	0.339079	0.7378	1.378347			
	D(K)	8.09843	3.284547	2.465616	0.022	1.460828			
	D(L)	-0.82028	1.290317	-0.635716	0.5315	1.540410			

النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى نتائج عامة عن القطاعات الصناعية التحويلية، والصناعات الواعدة، وهي كالتالي:

أ- من الشكل (9)، تبين صعود مساهمة قطاع الصناعات التحويلية للفترة من 1992م، حتى 2018م نتيجة للاهتمام المستمر في القطاع الصناعي خلال الخطط التنموية.

ب- انخفاض مساهمة واردات صناعة المعدات الكهربائية، وصناعة السيارات في الإنتاج الصناعي ونموه وبشكل معنوي مما يؤثر في النمو الناتج الصناعي ونمو الناتج الإجمالي ككل، جدول (2)، و(3).

ت- ارتفاع توقع تأثير صادرات صناعة المعدات الكهربائية، الأدوية، والمستلزمات الطبية وبشكل معنوي في النمو الصناعي، جدول (2)، و(3).

ث- انخفاض تأثير الاستثمارات الجديدة في قطاع صناعة المواد الكيماوية عن عهدها السابق وبشكل معنوي، جدول (2).

ج- عدم القدرة على الوصول إلى نتائج تستطيع تفسير قطاع المواد الغذائية في النموذج المستخدم في الدراسة، لنتيجة لطبيعة البيانات وما يتخللها من ارتباط متعدد بين صادراتها وواردتها، رأس العمل وعدد العمالة واستمر الارتباط المتعدد للفروق الأولى والتي تعبر عن الاستثمار والتوظيف.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة واعتماداً على النتائج المستنتجة، ما يلي:

أ- التوسع في صناعات المعدات والأجهزة الكهربائية، وذلك لحجم وارداتها الكبير للبندين 84، 85 من تصنيف الواردات، واحتوائها منتجاتها على التقنية بشكل كبير، وتحتوي على منتجات ذات دورة حياة قصيرة، حيث أن هذه الخصائص المذكورة هي ما تعاني منه الصناعات المحلية منذ سنوات، وارتقاء هذا القطاع يعالج الخلل الهيكلي للصناعات المحلية من ناحية الأبحاث والتطوير.

ب- ضرورة البحث عن انخفاض الآداء الاستثماري في قطاع البتروكيماويات، ودعم ذلك تركيز خطة تطوير الصناعات الوطنية لرؤية 2030م، بأنها تبحث عن توطين لسلاسل الإمداد لهذا القطاع.

ت- تكثيف الدراسات الاقتصادية للقطاعات الصناعية المحلية لكل قطاع بشكل منفصل، وإتاحة هذه الدراسات للنشر العلمي.

الخاتمة:

لم تتردد المملكة العربية السعودية في الإصلاح الاقتصادي، وضعت رؤية شاملة ومترابطة لهذا الاصلاح، ولم تتوانى في التنفيذ السريع لعمل ما يلزم لنجاح هذه الرؤية. احتلت الصناعات الواعدة فيها أهمية كبيرة والمتوقع بأن تكون هي الدافع القوي والراسخ لباقي برامج الرؤية على المدى الطويل. واهتمت هذه الدراسة في علاقة توطين الصناعات الواعدة برؤية المملكة، ودور

توطين الصناعات الواعدة المتوقع في النمو الاقتصادي من خلال النمو الصناعي دون النمو النفطي باستراتيجيتي إحلال الواردات أو التوجه للتصدير، واستنتجت إلى نتائج إيجابية متوافقة مع أغلب الدراسات السابقة منفردة بنموذج اقتصادي قياسي مختلف.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

اسماعيل، م. م. (1987). اقتصاديات الصناعة: دراسة نظرية تطبيقية. دار الجامعات المصرية.

إحصاءات التجارة الخارجية (1991–2018). الهيئة العامة للإحصاء. (أ). استرجع 5 اغسطس، 2021، من https://www.stats.gov.sa/ar/325/

أرامكو. تاريخ شركة أرامكو. استرجع من https://www.aramco.com/ar/who-we-are/overview/our-history

البنك السعودي المركزي. الإحصاءات السنوية. استرجع من https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/pages/YearlyStatistics.aspx

الكتاب الإحصائي السنوي (21–30). الهيئة العامة للإحصاء. (ب). استرجع 5 اغسطس، 2021، من https://www.stats.gov.sa/ar/325/

الحباشنة، ف. م. (2016). أثر تجارة الأردن الخارجية على نمو قطاع الصناعة التحويلية: تحليل قطاعي للفترة (1996–2013). دراسات العلوم الإدارية، مج. 43.

الخطيب، م. ع. (2010). أثر التنويع الاقتصادي في النمو في القطاع غير النفطي السعودي. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 18(2)، 203–231.

الخطيب، ف. ص.، وديباب، ع. أ. (2015). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة: خوارزم العلمية.

الغامدي، ر. س.، والإنديجاني، م. (2020). أثر الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1990–2018). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 4(3)، 108–126.

الغاوي، هـ. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للإدارة، 40(2)، 140–133.

بامخرمة، أحمد سعيد، (2017م)، اقتصاديات الصناعة، ط-2، الرياض، ردمك: 978-603-8211-70-6

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية: خطة التنفيذ(2018–2020). رؤية السعودية 2030. (2018). استرجع 5 اغسطس، 2021، من https://www.vision2030.gov.sa/

حليمي، س.، وبوعشة، م. (2018). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي – المملكة العربية السعودية – نموذجاً. مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، (9)، 707–729.

خشيب، ط. (د.ت)، (2014م) النمو الاقتصادي. موقع الألوكة، استرجع 5 نوفمبر، 2021، منhttps://www.alukah.net/

دليل المصانع .المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية .(أ). استرجع 5 اغسطس، 2021، من https://www.niic.gov.sa/

دليل المنتجات .المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية .(ب). ؤ

زبون، عطا الله علي، (2019). التجارة الخارجية. دار اليازوري.

سابك .مسيرة (سابك) .استرجع منhttps://www.sabic.com/ar/about/corporate-profile

شبل، فؤاد، (2021). التنمية الاقتصادية. وكالة الصحافة العربية، مصر: الجيزة.

صندوق التنمية الصناعية السعودي .نبذة عنا .استرجع منhttps://www.sidf.gov.sa/ar/AboutSIDF/Pages/AboutUs.aspx

طاهر، فريد بشير، الأمين، عبدالوهاب، (2011م)، الاقتصاد الكلي، طبعة –3، الدمام، ردمك: 978–603–90200–9–7

مصطفى، م. (2013). بحث حول النمو الاقتصادي .ستار تايمز .استرجع 5 نوفمبر، 2021، من https://www.startimes.com/?t=32344602

مندور، شادية سعودي كمال، (2015م). .دور التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في اليابان في الفترة 1950 – 1990 م .العربي للنشر والتوزيع.

وزارة الاقتصاد والتخطيط. (د.ت). الخطة التنموية 1–9، استرجع من https://www.mep.gov.sa/

المراجع باللغة الإنجليزية:

Banton ،C. (2020). Neoclassical Growth Theory. Investopedia. Accessed 4 December 2021. Retrieved from: https://www.investopedia.com/

Britannica, The Editors of Encyclopedia. "Heckscher-Ohlin theory". Encyclopedia Britannica, 16 Jun. 2020, https://www.britannica.com/topic/Heckscher-Ohlin-theory . Accessed 4 December 2021.

Efficiency. www.economicsonline. (2021). Accessed 4 December 2021. Retrieved from: https://www.economicsonline.co.uk/

Ethier, W. J., Helpman, E., Neary, J. P., (1993), Theory, Policy and Dynamics in International Trade. Cambridge University Press, USA: New York.

Ferguson ،P. R. (1988). Industrial Economics: Issues and Perspectives. London: Macmillan Education Ltd.

Popkova ،E. G.و ،Sukhodolov ،Y. A. (2017). Foreign Trade as a Factor of Economic Growth. Springer International Publishing.

Keynes ،J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. ETH Zurich. Accessed 4 December 2021. Retrieved from: https://ethz.ch/de.html

liberto ،D. (2021). New Growth Theory. Investopedia. Accessed 4 December 2021. Retrieved from: https://www.investopedia.com/

Theories of International Trade: An Overview. Sanjeev College of Arts and Science. (2017). Accessed 4 December 2021. Retrieved from: http://sim.edu.in/

Warwick, K. (2013). "Beyond industrial policy: Emerging Issues and New Trends", OECD Science, Technology, and Industry Policy Papers, No. 2, OECD Publishing, Paris, http://dx.doi.org/10.1787/5k4869clw0xp-en

"THE ROLE OF PROMISING INDUSTRIES IN ECONOMIC GROWTH WITHING KINGDOM OF SAUDI ARABIAN VISION 2030"

Researchers:

Bandar Khaled Al-Hujaili

Student – Master of Economics / Faculty of Economics and Administration / King Abdulaziz University

Dr. Khaled Zaki Aldeeb

Associate Professor – Economics Department/ Faculty of Economics and Administration / King Abdulaziz University

Abstract:

This study aimed to narrate of Saudi industries development, and then passed through previous kingdom development plans, and it will highlight on their future through national industrial program within Saudi vision 2030. Furthermore, it analyzed the role of the promising industries on the economic growth by utilizing descriptive, analytical approach, along with econometrical approach by using linear regression of ordinary least squares method of the model variables differences. The study reached to effectiveness of import substitution opportunities and export promotion opportunities in several industrial sectors, and it is concluded that investment effectiveness in chemical industries is decreased compared to its past. This study recommended intensifying economic studies on manufacturing sub-sectors level.

Key Words: Kingdom of Saudi Arabia, Economic Growth, Industry, External Trade, Vision 2030